

نشرة صندوق النقد الدولي

تقرير الرائد المالي

تراجع المخاطر المحيطة بالمالية العامة

مع استمرار هبوط مستويات العجز

16 إبريل 2013



موقع بناء في مومباي: تدابير خفض الدعم في الهند وغيرها من تخفيضات الإنفاق والتدابير الإدارية الضريبية سوف تساهم في المحافظة على مستوى العجز المتوقع لعام 2013 دون تغيير يذكر عن المستوى المسجل في عام 2012 (الصورة: (Punit Paranjpe/Newscom)

- التصحيح المالي لا يزال جاريا في معظم الاقتصادات المتقدمة
- تقوية قواعد المالية العامة تعتبر مفيدة لجهود الانضباط المالي
- مستويات الدين المرتفعة باستمرار تهدد الرخاء الاقتصادي في المستقبل

لماذا يُنظر إلى مستويات العجز على أساس هيكلية؟

من شأن النظر إلى عجز الموازنة الهيكلية - أي صافيا من آثار التقلبات قصيرة الأجل في الناتج والدخل، أن يقدم لمحة ثرية بالمعلومات عن مالية الحكومة لأنه يستبعد التقلبات الاقتصادية المؤقتة.

فعلى سبيل المثال، نجد أن الإيرادات الضريبية الحكومية تتخفف بوجه عام وأن الإنفاق قد يزداد نتيجة الحاجة إلى أداء مدفوعات بموجب نظم تأمينات البطالة.

وباستعراض عجز الموازنة الهيكلية، تتضح الصورة للخبراء الاقتصاديين بشأن حالة العجز الحكومي في سياق الأوضاع الاقتصادية الطبيعية.

رغم انخفاض المخاطر المحيطة بالمالية العامة على المدى القصير نتيجة التحسن التدريجي في الاقتصاد العالمي واستمرار التقدم في خفض مستويات العجز في الاقتصادات المتقدمة، فإن الطريق لا يزال طويلا أمام كثير من البلدان لاستعادة قوة مالياتها العامة.

أشار صندوق النقد الدولي في آخر عدد من تقريره بعنوان "الرائد المالي" إلى تحسن الأوضاع في معظم أنحاء العالم من حيث سيطرة البلدان على مستويات العجز. وتمكنت بلدان كثيرة أيضا من قطع خطوات أولى مهمة نحو خفض ديونها الكلية للوصول بها إلى المستويات اللازمة لضمان قوة وحيوية اقتصاداتها.

فقد هبطت مستويات العجز في الاقتصادات المتقدمة في العام الماضي بنحو 0.75% من إجمالي الناتج المحلي، بالقيمة الأساسية والمعدلة لاستبعاد العوامل الدورية، ويتوقع انخفاضها

بوتيرة أسرع في عام 2013. ويعزى التقرير جانبا كبيرا من تحسن الأوضاع إلى الجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومات للسيطرة على الإنفاق في أعقاب ذروة الأزمة في عام 2009، بالإضافة إلى التحسن التدريجي الذي تشهده البيئة الخارجية. وتواصل آفاق الاقتصاد العالمي التحسن مع توقعات بلوغ النمو الاقتصادي العالمي 3.3% في عام 2013.

وينشر الصندوق تقرير "الراصد المالي" في شهري إبريل وأكتوبر من كل عام لتتبع مسار الإنفاق العام والديون الحكومية ومستويات العجز في مختلف أنحاء العالم.

الآفاق الاقتصادية طويلة المدى

وفقا لما ورد في تقرير الصندوق، تشكل عودة الدين العام إلى مستوياته المتعلقة تحديا طويل الأجل، لكنه تحد يمكن مواجهته بنجاح. ففي الوقت الحالي يلاحظ أن نسب الدين تتراجع أو تثبت في ثلثي الاقتصادات المتقدمة تقريبا، لكن يتعين بذل مزيد من جهود التصحيح في الثلث المتبقي - الذي يسهم بنسبة 40% من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وفي بعض البلدان، لا سيما في عدة بلدان أوروبية خاضعة لضغوط السوق، لن تصل نسب الدين إلى ذروتها إلا بعد انتهاء عام 2014، وهو ما يتضح من التوقعات بالنسبة لفرنسا وإيطاليا وإسبانيا.

ولا يزال القلق سائدا نتيجة الغياب المستمر للخطط الواضحة والموثوقة لضبط أوضاع المالية العامة على المديين المتوسط والطويل في الولايات المتحدة واليابان. فمن المتوقع أن يؤدي الإنفاق التنشيطي وتزايد نفقات الضمان الاجتماعي في اليابان إلى بقاء العجز عند مستوى يزيد عن ضعف المتوسط السائد في الاقتصادات المتقدمة. وفي الولايات المتحدة، لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق بشأن إصلاح برامج المستحقات وغير ذلك من التدابير الملحة للسيطرة على المديونية.

وفي هذا الصدد قال السيد كارلو كوتاريللي، مدير إدارة شؤون المالية العامة في الصندوق، "إن هناك عددا من البلدان سوف يتعين عليها تحقيق فوائض أولية ضخمة والمحافظة عليها لفترة ممتدة، وهو أمر صعب، غير أنه لا توجد حلول سريعة بديلة. ولكنه أمر قابل للتحقيق."

ومن شأن الإصلاحات المؤسسية، مثل وضع قواعد معنية بالمالية العامة، وإنشاء هيئات رقابية مستقلة، وصياغة أطر للإنفاق على المدى المتوسط، أن تدعم مصداقية إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة ودعم قبولها على المستوى السياسي. وقد بدأت مؤخرا بلدان مثل آيرلندا والبرتغال في إجراء إصلاحات مؤسسية عن طريق وضع حدود قصوى للإنفاق الحكومي، كما أن الإصلاحات الجارية في مختلف أنحاء أوروبا تدعو إلى قيام مجالس المالية العامة بدور قوي ومستقل في تشجيع الانضباط المالي.

كل يتحرك بالوتيرة التي يحددها

لا يزال وضع الديون الكلية في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل مواتيا أكثر مما هو في الاقتصادات المتقدمة، مما يرجع جزئيا إلى مستويات الدين والعجز المنخفضة نسبيا إلى جانب انخفاض أسعار الفائدة واستمرار نمو الاقتصادات. وفي ظل هذه الظروف، كان المجال متاحا أمام كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة لإيقاف عمليات التصحيح المالي مؤقتا. ومع ذلك، فإن الضغوط متوسطة الأجل مثل النفقات المرتبطة بالبنية التحتية وبالتقدم في العمر، حسبما أشار تقرير الصندوق، تعني أنه يتعين على هذه البلدان اعتماد منهج حذر في اتخاذ القرارات بشأن الموازنة العامة في المرحلة المقبلة.

ولا تزال إجراءات التقشف المالي أيضا دون أي تغيير في معظم البلدان منخفضة الدخل، ولا تزال مستويات العجز في معظم هذه البلدان أكبر مما كانت قبل الأزمة. فالنمو الكبير في الإنفاق، الذي يرجع في حالات كثيرة للزيادات الكبيرة في الاستثمارات العامة، يؤدي حاليا إلى ارتفاع نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في بلدان مثل غانا والسنغال.

ويسعى كثير من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية أيضا إلى تقوية القواعد المؤسسية المعنية بالمالية العامة. وفي الوقت الحالي تنشر شيلي وإندونيسيا والمكسيك تقارير تتناول مناقشة المخاطر المحيطة بالمالية العامة. وهناك بلدان أخرى مثل كرواتيا وكينيا وجنوب إفريقيا وأوغندا تتجه إلى الاستعانة بمجالس المالية العامة للإشراف المستقل على موازنتها العامة.

إصلاح نظم دعم الطاقة

يذكر تقرير "الراصد المالي" كذلك إصلاح نظام دعم الطاقة كوسيلة أخرى متاحة أمام بعض البلدان للمساهمة في تحسين سيطرتها على مستويات العجز والدين. فالبلدان الغنية والفقيرة على حد سواء تنفق مبالغ ضخمة من مواردها العامة لدعم أسعار الطاقة، لكن هناك حاجة ملحة لإجراء الإصلاحات في هذا المجال في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل.

ووفقا لما ورد في تقرير الصندوق، فإن الدعم يؤدي إلى تفاقم اختلالات المالية العامة، كما أنه يزاحم الإنفاق ذي الأولوية على التعليم والرعاية الصحية ويرسخ عدم المساواة - نظرا لأنه غالبا ما تتمتع به عادة الشرائح الأعلى دخلا من الأسر المعيشية، ولأنه يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الاحترار العالمي وزيادة التلوث على المستوى المحلي نظرا لأنه يشجع الاستهلاك المفرط لمنتجات الوقود. وتفيد دراسة جديدة أصدرها الصندوق إلى إمكانية نجاح هذه الإصلاحات

بالجمع بين زيادات الأسعار المرحلية، والتدابير الموجهة لحماية الفقراء، والإصلاحات المؤسسية الهادفة إلى إبعاد تسعير الطاقة عن الاعتبارات السياسية.

روابط ذات صلة:

طالع تقرير "الراصد المالي"

شاهد الفيديو

رصد استخدامات قواعد المالية العامة

لماذا نحتاج إلى شفافية المالية العامة

آفاق الاقتصاد العالمي